

القانون الدولي العام

المبادئ - المصنادر - الأشخاص
حقوق الدول وواجباتها - العلاقات الدولية
المسؤولية الدولية - تسوية النزاعات

الدكتور

عمر محمود المخزومي
أستاذ القانون الدولي العام المشارك
عميد كلية الحقوق - جامعة الزرقاء

الأستاذة الدكتورة

سارة محمود العراسي
أستاذة القانون الدولي العام
كلية الحقوق - جامعة الزيتونة الأردنية

الدكتورة

عبير عبد العزيز البريم
أستاذة القانون الدولي العام المساعد
كلية الحقوق - جامعة الزرقاء

محكم علمياً

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمان - الأردن



القانون الدولي العام

المبادئ - المصادر - الأشخاص
حقوق الدول وواجباتها - العلاقات الدولية
المسؤولية الدولية - تسوية النزاعات

341

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2024/2/776)

المؤلف: سارة محمود العراسي - عمر محمود المخزومي - عبيد عبد العزيز البريم

الكتاب: القانون الدولي العام

الواصفات: المسؤولية الدولية - النزاعات - العلاقات الدولية - القانون الدولي العام

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9923-15-263-8

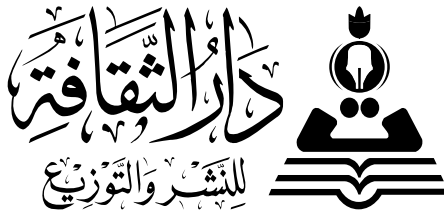
الطبعة الأولى 2024 م - 1445 هـ

جميع الحقوق محفوظة © All rights reserved

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيى بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:



أسسها خالد محمد جابر حنيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي

عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 6 4646361 (+ 962) - فاكس: 6 4610291 (+ 962) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة

عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
الطابق الأول - هاتف: 6 5341929 (+ 962) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

القانون الدولي العام

المبادئ - المصادر - الأشخاص
حقوق الدول وواجباتها - العلاقات الدولية
المسؤولية الدولية - تسوية النزاعات

الأستاذة الدكتورة
سارة محمود العراسي
أستاذة القانون الدولي العام
كلية الحقوق - جامعة الزيتونة الأردنية

الدكتور
عمر محمود المخزومي
أستاذ القانون الدولي العام المشارك
عميد كلية الحقوق - جامعة الزرقاء

الدكتورة
عبير عبد العزيز البريم
أستاذة القانون الدولي العام المساعد
كلية الحقوق - جامعة الزرقاء

محكم علمياً

دار الثقافة

للنشر والتوزيع

1445 هـ - 2024 م

الفهرس

المقدمة.....15

الباب الأول

ماهية القانون الدولي العام

- الفصل الأول: التعريف بالقانون الدولي العام.....20
- المبحث الأول: مفهوم القانون الدولي العام.....21
- المطلب الأول: تعريف القانون الدولي العام وخصائصه.....21
- الفرع الأول: تعريف القانون الدولي العام.....21
- الفرع الثاني: خصائص القانون الدولي العام.....22
- المطلب الثاني: تطور القانون الدولي العام.....24
- الفرع الأول: الحضارات القديمة.....25
- الفرع الثاني: الدولة الإسلامية.....26
- الفرع الثالث: الدول الأوروبية الحديثة.....28
- المبحث الثاني: علاقة القانون الدولي العام بالقانون الداخلي وعلاقته بالقوانين الأخرى.....30
- المطلب الأول: علاقة القانون الدولي العام بالقانون الداخلي.....30
- الفرع الأول: نظرية ثنائية القانون.....30
- الفرع الثاني: نظرية وحدة القانون.....33
- المطلب الثاني: علاقة القانون الدولي العام بالقانون الدولي الخاص.....36
- المطلب الثالث: علاقة القانون الدولي العام بقواعد المجاملات والأخلاق الدولية.....37
- الفرع الأول: القانون الدولي العام وقواعد المجاملات الدولية.....37

38	الفرع الثاني: القانون الدولي العام وقواعد الأخلاق الدولية.....
40	المبحث الثالث: طبيعة قواعد القانون الدولي العام وأساس الإلزام فيها.....
40	المطلب الأول: طبيعة قواعد القانون الدولي العام.....
42	المطلب الثاني: أساس الالتزام بالقانون الدولي العام.....
42	الفرع الأول: المذهب الإرادي.....
44	الفرع الثاني: المذهب الموضوعي.....
46	المبحث الرابع: فروع القانون الدولي العام.....
46	المطلب الأول: قانون التنظيم الدولي.....
48	المطلب الثاني: القانون الدولي لحقوق الإنسان.....
49	المطلب الثالث: القانون الدولي الاقتصادي.....
51	المطلب الرابع: القانون الدولي للتنمية.....
52	المطلب الخامس: القانون الدولي للبيئة.....
53	المطلب السادس: القانون الدولي الإنساني.....
56	الفصل الثاني: مصادر القانون الدولي العام
58	المبحث الأول: المصادر الأصلية للقانون الدولي العام.....
58	المطلب الأول: المعاهدات الدولية.....
58	الفرع الأول: تعريف المعاهدة الدولية.....
59	الفرع الثاني: عناصر المعاهدة الدولية.....
63	الفرع الثالث: أنواع المعاهدات الدولية.....
65	الفرع الرابع: انعقاد المعاهدات الدولية.....
79	الفرع الخامس: أثر المعاهدات الدولية.....
85	الفرع السادس: انتهاء المعاهدة الدولية.....
86	المطلب الثاني: العرف الدولي.....
86	الفرع الأول: تعريف العرف الدولي.....
87	الفرع الثاني: أركان العرف الدولي.....

89	المطلب الثالث: المبادئ العامة للقانون
89	الفرع الأول: الطبيعة القانونية للمبادئ العامة للقانون
90	الفرع الثاني: تطبيقات على المبادئ العامة للقانون
92	المبحث الثاني: المصادر الاحتياطية للقانون الدولي العام
92	المطلب الأول: أحكام المحاكم
93	المطلب الثاني: الفقه الدولي
95	المطلب الثالث: مبادئ العدل والإنصاف

الباب الثاني

أشخاص القانون الدولي العام

100	الفصل الأول: الدولة كشخص رئيس من أشخاص القانون الدولي العام
101	المبحث الأول: عناصر الدولة
101	المطلب الأول: الشعب
104	المطلب الثاني: الإقليم
108	المطلب الثالث: السلطة السياسية
110	المبحث الثاني: أنواع الدول
110	المطلب الأول: الدول البسيطة والدول المركبة
110	الفرع الأول: الدول البسيطة
111	الفرع الثاني: الدول المركبة
113	المطلب الثاني: الدول كاملة السيادة والدول ناقصة السيادة
113	الفرع الأول: الدول كاملة السيادة
113	الفرع الثاني: الدول ناقصة السيادة
117	المطلب الثالث: دول الحياد الدائم
119	المبحث الثالث: الاعتراف بالدولة
120	المطلب الأول: نظريات الاعتراف بالدولة

- 120 الفرع الأول: نظرية الاعتراف المنشئ
- 121 الفرع الثاني: نظرية الاعتراف المقرر أو الكاشف
- 122 المطلب الثاني: صور الاعتراف
- 122 الفرع الأول: الاعتراف بالدولة
- 123 الفرع الثاني: الاعتراف بالحكومة
- 124 الفرع الثالث: الاعتراف بكيانات أخرى من غير الدول
- 127 المبحث الرابع: خلافة الدول (توريث الدول)
- 128 المطلب الأول: خلافة الدول في المعاهدات
- 129 الفرع الأول: مصير المعاهدات في الاستخلاف الجزئي والاستخلاف الكلي
- 130 الفرع الثاني: مصير المعاهدات في حالة نشوء دولة جديدة واستقلالها
- 130 المطلب الثاني: خلافة الدول في غير المعاهدات
- 131 الفرع الأول: الأموال العامة والخاصة للدولة
- 131 الفرع الثاني: الأموال المملوكة للأفراد
- 132 الفرع الثالث: أثر التغييرات الإقليمية الجزئية في الديون
- 133 الفرع الرابع: أثر التغييرات الإقليمية الجزئية في النظام القانوني الداخلي
- 134 الفرع الخامس: أثر التغييرات الإقليمية الجزئية في جنسية السكان
- 135 الفصل الثاني: أشخاص القانون الدولي العام الأخرى من غير الدول
- 136 المبحث الأول: الشخصية القانونية الدولية للمنظمات الدولية
- 136 المطلب الأول: أساس تمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية الدولية
- 138 المطلب الثاني: شروط تمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية الدولية
- 139 المطلب الثالث: آثار تمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية الدولية
- 139 الفرع الأول: الأهلية القانونية
- 140 الفرع الثاني: حق التقاضي
- 140 الفرع الثالث: حق التعاقد
- 141 الفرع الرابع: التمتع بالحصانات الدبلوماسية
- 141 المطلب الرابع: نماذج من المنظمات الدولية

- 142 الفرع الأول: الشخصية القانونية الدولية لمنظمة الأمم المتحدة
- 143 الفرع الثاني: الشخصية القانونية الدولية لجامعة الدول العربية
- 143 الفرع الثالث: الشخصية القانونية الدولية للوكالات المتخصصة
- 144 المبحث الثاني: الشخصية القانونية الدولية لحركات التحرر الوطني
- 144 المطلب الأول: مفهوم حركات التحرر الوطني
- 146 المطلب الثاني: آثار الشخصية القانونية الدولية لحركات التحرر الوطني
- 146 الفرع الأول: التمتع بالأهلية القانونية والقدرة على إبرام المعاهدات
- 147 الفرع الثاني: التمتع بالحصانات والامتيازات
- 147 الفرع الثالث: اكتساب مركز المراقب في الأمم المتحدة والعضوية في بعض المنظمات الدولية
- 149 المبحث الثالث: الكرسي البابوي (الفاتيكان)
- 149 المطلب الأول: قانون الضمانات
- 150 المطلب الثاني: معاهدات لاتران
- 152 المبحث الرابع: الفرد في القانون الدولي العام

الباب الثالث

حقوق الدول وواجباتها وعلاقتها الدولية

- 158 الفصل الأول: حقوق الدول وواجباتها
- 159 المبحث الأول: حقوق الدول
- 159 المطلب الأول: حق البقاء
- 160 الفرع الأول: حق الدفاع الشرعي
- 160 الفرع الثاني: حق منع التوسع العدواني
- 161 المطلب الثاني: حق المساواة
- 161 المطلب الثالث: حق الحرية والاستقلال

- 162المطلب الرابع: حق الاحترام المتبادل
- 163المبحث الثاني: واجبات الدول
- 163المطلب الأول: واجب تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية
- المطلب الثاني: واجب تقديم المساعدة للأمم المتحدة لتحقيق الأمن
الجماعي.....
- 164المطلب الثالث: واجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول
- 165المطلب الرابع: واجب احترام حقوق الإنسان
- 165المطلب الثاني: العلاقات الدولية والتمثيل الخارجي للدولة
- 166المبحث الأول: العلاقات الدبلوماسية
- 167المطلب الأول: الاتفاقيات المنظمة للعلاقات الدبلوماسية
- 167المطلب الثاني: الأجهزة الداخلية لمباشرة العلاقات الدولية
- 168الفرع الأول: رئيس الدولة
- 168الفرع الثاني: وزير الخارجية
- 170المطلب الثالث: البعثات الدبلوماسية
- 171الفرع الأول: الحق في التمثيل الدبلوماسي
- 171الفرع الثاني: أعضاء البعثة الدبلوماسية
- 172الفرع الثالث: تعيين المبعوث الدبلوماسي
- 174الفرع الرابع: مهام المبعوث الدبلوماسي
- 176المطلب الرابع: الحصانات والامتيازات الدبلوماسية
- 178الفرع الأول: حصانات وحرمة مقر البعثة الدبلوماسية
- 178الفرع الثاني: حصانات المبعوث الدبلوماسي
- 180الفرع الثالث: انتهاء التمثيل الدبلوماسي
- 183المبحث الثاني: العلاقات القنصلية
- 186المطلب الأول: البعثات القنصلية
- 186الفرع الأول: الحق في التمثيل القنصلي

187	الفرع الثاني: أعضاء البعثات القنصلية.....
189	الفرع الثالث: تعيين المبعوث القنصلي.....
190	الفرع الرابع: مهام المبعوث القنصلي.....
191	المطلب الثاني: الحصانات والامتيازات القنصلية.....
192	الفرع الأول: حصانة مقر البعثة القنصلية.....
193	الفرع الثاني: حصانة المبعوث القنصلي.....
197	الفرع الثالث: انتهاء التمثيل القنصلي.....
198	الفرع الرابع: احترام الدول الغير لحصانة المبعوث القنصلي.....
198	المطلب الثالث: التسهيلات الممنوحة للبعثة القنصلية للقيام بأعمالها.....
198	الفرع الأول: حرية التنقل.....
198	الفرع الثاني: حرية الاتصال.....
199	الفرع الثالث: الاتصال برعايا الدولة الموفدة.....
199	المطلب الرابع: انتهاء المهمة القنصلية.....
200	الفرع الأول: أسباب انتهاء البعثة القنصلية.....
200	الفرع الثاني: أسباب انتهاء مهمة العضو القنصلي.....
201	الفرع الثالث: آثار انتهاء المهام القنصلية.....

الباب الرابع

المسؤولية الدولية وتسوية النزاعات

206	الفصل الأول: المسؤولية الدولية.....
208	المبحث الأول: أساس المسؤولية الدولية.....
208	المطلب الأول: نظرية الخطأ.....
209	المطلب الثاني: نظرية العمل غير المشروع.....
209	المطلب الثالث: نظرية المخاطر.....

- 211المبحث الثاني: أركان المسؤولية الدولية.....
- 211المطلب الأول: نسبة العمل إلى شخص دولي.....
- 212المطلب الثاني: الفعل الدولي غير المشروع.....
- 213المطلب الثالث: الضرر.....
- 216المبحث الثالث: حدود المسؤولية الدولية.....
- 216المطلب الأول: مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة التشريعية.....
- 217المطلب الثاني: مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة التنفيذية.....
- 218المطلب الثالث: مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية.....
- 219المطلب الرابع: مسؤولية الدولة عن أعمال الأفراد العاديين والثوار.....
- 221المبحث الرابع: آثار المسؤولية الدولية.....
- 221المطلب الأول: التعويض العيني.....
- 221المطلب الثاني: التعويض المالي.....
- 222المطلب الثالث: الترضية.....
- 223الفصل الثاني: تسوية النزاعات الدولية.....
- 224المبحث الأول: الطرق الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية.....
- 224المطلب الأول: المفاوضات.....
- 225المطلب الثاني: المساعي الحميدة.....
- 226المطلب الثالث: الوساطة.....
- 227المطلب الرابع: التحقيق.....
- 227المطلب الخامس: التوفيق.....
- 229المبحث الثاني: الوسائل السياسية لتسوية النزاعات الدولية.....
- المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بالطرق
السلمية.....
- 229الفرع الأول: عرض النزاع على الجمعية العامة.....
- 230الفرع الثاني: عرض النزاع على مجلس الأمن.....

المطلب الثاني: دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية.....	230
المبحث الثالث: التسوية القضائية لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.....	232
المطلب الأول: التسوية بواسطة التحكيم.....	232
المطلب الثاني: التسوية بواسطة القضاء الدولي (محكمة العدل الدولية).....	239
المبحث الرابع: مبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية.....	244
المطلب الأول: حظر استخدام القوة أو التهديد بها في ميثاق الأمم المتحدة.....	244
المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة على مبدأ حظر استخدام القوة.....	246
الفرع الأول: حالة الدفاع الشرعي.....	246
الفرع الثاني: حالة استخدام القوة بواسطة الأجهزة المختصة في مجلس الأمن.....	247
المراجع.....	251

المقدمة

يشكل القانون الدولي العام إطاراً قانونياً حيوياً يحدد قواعد التعاون بين الدول وينظم العلاقات الدولية، ويتناول هذا القانون مجموعة واسعة من القوانين منها حظر استخدام القوة وتحقيق الاستقرار والعدالة واحترام سيادة الدول التي تعتبر أساساً للقانون الدولي، حيث أن القانون الدولي العام هو الفرع الخارجي للقانون العام الذي ينظم العلاقات بين الجماعة الدولية، حيث أن وجود الجماعة الدولية يستدعي وجود قواعد تستهدف تنظيمها وضبط علاقتها بشكل منظم يعمل على استقرار العلاقات الدولية، ويحافظ على وجود مجتمع دولي مستقر ومنظم.

فهو الذي ينظم العلاقات الدولية بين الدول كشخص رئيسي في المجتمع الدولي على تشعبها وتنوعها وكثرة موضوعاتها من خلال مصادره المتنوعة، وقد أصبح القانون الدولي العام أكثر انتشاراً وتطوراً وأصبحت كل دولة تعرف التزاماتها وحقوقها، وكما نرى مجالات التطور في المجتمع الدولي، فكان لا بد أيضاً للقانون الدولي أن يكون شاملاً لهذه التطورات لتجنب حدوث أي صراعات واستغلال هذه المجالات بالشكل العادل والأمثل.

ولذلك هو يشمل كل القواعد التي يجب توافرها في جماعة حتى تكتسب الشخصية الدولية، وأولها وعلى رأسها الدول، فظاهرة الدولة أكثر قدماً وتنظيماً من أشخاص القانون الدولي الأخرى، وقد ترتب على قدم ظاهرة الدولة تراكم قواعد متعددة تكاد تغطي كل شؤون الدولة، من سيادة الدولة وعناصرها وأشكالها، مع التأكيد على وجود السلطة عند الدولة والذي يجعلها تستأثر بأعلى حصانات وامتيازات للشخصية القانونية الدولية، حيث أن عامل وجود السلطة في الدولة، وما تتميز به من صفتي الاستمرار والاستقرار، أحدث تميزاً واضحاً للدولة بالنسبة لوجود ودور القواعد القانونية الدولية التي تنظم وجودها في المجتمع الدولي، خاصة في موضوع عقد الاتفاقيات أو إعلان الحرب مثلاً.

ولكن القرن العشرين وما بعده حمل الكثير للقانون الدولي العام، خاصة بعد إنشاء الأمم المتحدة وانتهاء الاستعمار من العالم المتحضر، وتوجه العالم نحو السلم الدولي لخلق نوع جديد من العلاقات الدولية مما استلزم إضفاء صفة الشرعية الدولية على حركات التحرر ومنحها بعض المظاهر القانونية للشخصية الدولية، وشهدت تلك الفترة كذلك ظهور أشخاص جدد في القانون الدولي مثل المنظمات الدولية، مما استتبع ظهور قواعد قانونية جديدة غير المعاهدات لتنظيم هذه الأوضاع المستحدثة، حيث أن التنظيم الدولي أصبح من الفروع الرئيسية من أفرع القانون الدولي العام.

ثم توالى تطور القانون الدولي بشكل سريع جداً من حيث كثرة موضوعاته وتشعبها، فالعالم الحديث شهد طفرة في التطور الاقتصادي وبروز الاقتصاديات العالمية

مما استوجب التدخل لتنظيم التجارة الدولية، ولكن هذا التطور الاقتصادي ومخلفاته المتنوعة أضر في البيئة العالمية مما جعل العالم يتوجه لتنظيم ذلك عبر القانون البيئي العالمي، والعالم حالياً كله مشغول من أجل حماية المناخ في ظل تطور تكنولوجي خطير على العالم أن يسعى إليه وفي ذات الوقت ينظم من خلال قواعد قانونية دولية جديدة ومستحدثة لم يعرفها المجتمع الدولي القديم، وذلك يشير أن العالم الجديد أصبح يحتاج قواعد قانونية أخرى تتأى به عن النزاعات المسلحة والعسكرية، من خلال علاقات دولية مستقرة وأمنة تضمن التطور العلمي والتكنولوجي والتجاري.

ولكن العلاقات الدولية التي تعيش أفضل حالاتها في ظل التوازن الدولي الذي يحكمه القانون الدولي، لا تكون دائماً في أفضل حالاتها، فالصراع على الموارد المتنوعة والحصول المائية من الأنهار والمضائق وغيرها من المكتسبات، بالإضافة إلى الصراعات الأيدولوجية والعرقية والطائفية يجعل القانون الدولي أيضاً يطور في القواعد القانونية الدولية التي تنظم النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وبيحث في موضوعات مهمة مثل جرائم الحرب، لذلك كان لا بد من التطور في صياغة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، والقانون الجنائي الدولي.

ولا نغفل أهمية القانون الدبلوماسي وضرورة التمثيل الدبلوماسي بين الدول للحفاظ على علاقات دولية صحية وأمنة، لذلك فتطور القانون والعمل الدبلوماسي هو من المواضيع الأساسية الهامة في القانون الدولي، والتي لها أهمية خاصة في الحفاظ على التوازن الدولي خاصة عند وجود أزمات سياسية أو عسكرية، لذلك لا بد من الإشارة أن القانون الدولي الدبلوماسي شهد تطوراً كبيراً فهو من أهم الموضوعات التي قنتتها المعاهدات بعد استقرارها في العرف الدولي.

إن التطور الذي ذكرناه أعلاه، وتعدد الوحدات السياسية وغيرها من أشخاص القانون الدولي من الناحية الواقعية، وضرورات الالتزام بحد أدنى للتعايش بين هذه الوحدات وتنظيم المصلحة المشتركة للجماعة الإنسانية من الناحية العملية، كل هذا استدعى تطور المجتمع الدولي وتطور القانون الدولي العام معاً وما يتصل بذلك من الالتزام بهذه القواعد، من خلال ظهور أجهزة قضائية دولية لتطبيق هذه القواعد، وتقرير مسؤولية من لا يلتزم بها.

إذن حري بنا أن يكون هذا المرجع العلمي المتواضع مرجع شمولي يساعد القارئ والطالب على فهم وإدراك طبيعة هذا القانون، مصادره، أشخاصه، وكذلك أبرز فروعها، وأهم الموضوعات المستحدثة به مثل المسؤولية القانونية الدولية والإرث الدولي، ومركز الفرد في القانون الدولي.

والله ولي التوفيق.